اقتصاد

المغرب يحاصر الغش الضريبي

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تتجه الحكومة المغربية إلى تشديد محاربة الغش الضريبي في العام المقبل، خاصة الذي يأتي عبر الفواتير، التي تفوت على الدولة إيرادات كبيرة. وتبنت لجنة المالية بمجلس النواب، في سياق نظرها في مشروع قانون مالية العام المقبل، تعديلاً يقتضي تطبيق عقوبات جنائية في حال تسهيل التهرب الضريبي أو الحصول على حسم على الضريبة أو استرجاع مبالغ بطريقة غير صحية. وهذا يسري على الفواتير الوهمية. ويشير مشروع قانون المالية إلى أنه بصرف النظر عن الجزاءات الجبائية (الضريبية)، يتعرض لغرامة من 500 إلى 5000 دولار كل شخص ثبت في حقه قصد الإفلات من الضريبة أو التملص من دفعها أو الحصول على حسم عليها أو استرجاع مبالغ بغير حق أو تمكين الغير من ذلك. كما يعاقب المخالف زيادة على الغرامة بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر. ويستحق الشخص تلك العقوبات عند إصدار فواتير صورية أو تقديمها أو تسليم تقييدات محاسبية مزيفة أو صورية وبيع بدون فواتير بصفة متكررة أو إخفاء أو إتلاف وثائق محاسبية وغيرها من الحالات.

واعتبر خبراء في القطاع أنه يفترض وضع استراتيجية من أجل محاربة الغش الجبائي، ما يستدعي توسيع الوعاء الضريبي وخفض الأسعار، فهم يتصورون أنه كلما وسع الوعاء وخفضت أسعار الضرائب، ساهم الناس في دفع الضريبة أكثر. وأضحت الإدارة الجبائية تتوفر في الأعوام الأخيرة، كما يؤكد الخبير الجبائي محمد الرهج، على جميع البيانات حول المعاملات التي يجريها الملزمون، ما سيمكنها من معرفة حجم الفواتير الوهمية التي تصل إلى مليارات الدولار، وتفوت على الدولة مداخيل مهمة. وأشار إلى أن شركات تقوم ببيع فواتير لشركات أخرى تمارس الغش، إذ تسعى من ورائها لزيادة التكاليف التي تتحملها، بهدف خفض الضريبة التي يفترض أن تؤديها للإدارة الجبائية.

ولاحظ الرهج في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الفواتير الوهمية ليست سوى جزء من عمليات غش وتهريب ضريبي، قدرته الإدارة الجبائية بحوالي 5,5 مليارات دولار في بداية العام الماضي. وأثيرت مسألة الغش الضريبية والإنصاف الجبائي في المؤتمر الوطني للجباية في العام الماضي، حيث ظهر أن 60 في المائة من إيرادات الضريبة على الدخل تأتي من الأجراء والموظفين، ما دفع إلى إثارة مسألة مدى مساهمة أصحاب المهن الحرة في المجهود الجبائي للدولة. وتجلى من بيانات رسمية أن عددا كبيرا من الشركات تؤكد تحقيقها خسارات، ما يعني أن هناك شركات لا تقوم بالتصريح بحقيقة رقم المعاملات الذي تحققها.

وأشار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون، عند استضافته من قبل الاتحاد العام لمقاولات المغرب في نهاية الأسبوع الماضي، إلى ظاهرة الفواتير الوهمية، التي تتسبب في خسائر كبيرة للدولة.

وأكد الوزير مخاطبا الاتحاد الذي يمثل مصالح رجال الأعمال، أن هناك مقاولات لا تمارس أي نشاط، وتصدر فواتير من أجل مساعدة شركات أخرى على الاستفادة من الضريبة على القيمة المضافة.

وأوضح أنه تم القيام بعمليات فحص لتلك العمليات، حيث تجلى أن الآلاف من الشركات تلجأ إلى إصدار فواتير وهمية، ما يكلف الدولة خسائر تقدر بمليارات الدراهم.

العرب يحصون خسائرهم

مصطفى عبد السلام

تعرضت الاقتصادات العربية في 2020 لخسائر فادحة قلما تتكرر من حيث أرقامها وتأثيراتها، وامتدادها لكل طبقات المجتمع، والسبب ما أحدثته جائحة كورونا من تداعيات اقتصادية ومالية وصحية. بالأرقام، فإن خسائر العرب من كورونا فاقت تريليون دولار حتى الآن، وهذا الرقم مرشح للزيادة مع الموجة الثانية وتأخر وصول اللقاح الجديد لكل المواطنين، إضافة إلى فقدان 1,7 مليون فرصة عمل، وديون 220 مليار دولار.

وخلال 2020، تلقت منطقة الخليج ضربة مزدوجة نتجت عن تهاوي أسعار النفط، وتداعيات تفشي كورونا على قطاعات مهمة مثل الطاقة والسياحة والطيران، وهذه الضربة أحدثت فجوة كبيرة بين إيرادات دول المنطقة ومصروفاتها، وعجزا ضخما في الموازنات، وتوسعا في الاقتراض، وتسييل أصول خارجية.

ويكفي أن ندلل على ضخامة تلك الخسائر بالقول إن إجمالي خسائر الكويت من جائحة كورونا بلغ 33 مليار دولار، فماذا عن خسائر السعودية، التي تهاوت إيراداتها النفطية، وخسرت المليارات من عوائد الحج والعمرة؟ وماذا عن خسائر قطر والبحرين وسلطنة عمان والبحرين؟

الخسائر أيضا لحقت الدول العربية الأخرى، بل ربما كانت تأثيرات خسائرها أفدح من الخليج، سواء من حيث فقدان الأرواح مع ترهل الخدمات الصحية، أو من الناحية المالية والاقتصادية، حيث فقدت هذه الدول جزءا مهما من الإيرادات الدولارية وسارعت إلى الاقتراض.

ومع قرب طرح لقاح علاج كورونا، فإن العالم سيبدأ على الفور حصر خسائره وكيفية معالجتها، والتعرف على الدروس المستفادة من الأزمة، وتحديد القطاعات التي يجب أن تحظى بأولوية قصوى، فهل سيفعل العرب ذلك؟ هل سيدركون أن الاستثمار في الصحة والتعليم يجب أن يحظى بأولوية قصوى في الإنفاق العام، وأن هذا الاستثمار أفضل مئات المرات من شراء الأسلحة وإقامة ناطحات السحاب والأبراج والقصور والمؤتمرات؟

هل سيدرك العرب أن مجتمعاتهم بحاجة إلى قطاع صحي قوي، مع الحديث عن موجات أخرى من كورونا وظهور فيروسات أخرى؟ هل يدرك الحكام العرب حاجة المواطن إلى قطاع تعليمي قوي، مع الظروف التي فرضتها كورونا من حظر تجوال والتدريس عن بعد؟ هل يعيد العرب النظر في خريطة وارداتهم، خاصة من الأغذية والقمح والأدوية، بحيث لا يظلون معتمدين على الخارج في الطعام والعلاج ويبدأون على الفور في تحقيق الأمن الغذائي، خاصة مع توافر سيولة مالية ضخمة وقوى بشرية في المنطقة. هل يدرك العرب أن الوقت قد حان للتوزيع العادل للثروة وعدم تركزها في يد عدد محدود من حكام وملوك وأمراء ورجال أعمال؟

أكبر مكسب شهري لأسهم اليابان في 27 عاماً

أغلق المؤشر نيكي الياباني منخفضاً أمس، لكنه سجل أكبر مكسب شهري له منذ ما يقرب من 27 عاما بعد أن أدى التفاؤل حيال إحراز تقدم في تطوير لقاح كوفيد-19 وتلاشي حالة عدم اليقين المحيطة بالانتخابات الأميركية إلى تعزيز الإقبال على المخاطرة. ونزل نيكي 0,79 في المائة ليغلق عند 26433,62، منهيا أربع جلسات متتالية من المكاسب. لكن المؤشر سجل قفزة 15 في المائة في نوفمبر/ تشرين الثاني، وهو أكبر مكسب شهري له منذ يناير/ كانون الثاني 1994. كما سجل المؤشر توبكس الأوسع نطاقا أكبر مكسب شهري له منذ إبريل/ نيسان 2013، لكنه أغلق منخفضا 1,77 في المائة عند 1754,92. وهيمنت على الأسواق العالمية زيادة الرغبة في المخاطرة هذا الشهر، بعد فوز جو بايدن بالرئاسة الأميركية والأخبار الواعدة المتعلقة بمعدلات فعالية لقاحات محتملة مضادة لفيروس كورونا.

وزيرة المالية اليابانية تفتتح المداولات في اسواق طوكيو المالية مطلع 2020 (بهروز مهري/فرانس برس)

أخبار مختصرة

رفع الدعم أزمة محتملة تؤرق اللبنانيين

تكبر الخشية في لبنان من احتمال إعلان المصرف المركزي رفع الدعم عن السلع الرئيسية المستوردة، وأبرزها القمح والأدوية والحبوب والوقود بأنواعه. وعلت الاصوات النقابية محذرة من اتخاذ اي خطوة في هذا الصدد والا فالاحتجاج سيكون سيد الموقف. وقال رئيس الاتحاد العمالي العام، بشارة الاسمر: «بلّغنا لجنة الاقتصاد في مجلس النواب، اننّا ضد رفع الدعم لانه سيؤدي إلى كارثة اجتماعية، وسيكون له انعكاسات على الطبقة الوسطى والفقيرة كما العمالية». وشدد الاسمر، في حديث مع «الأناضول»، على «ضرورة التشاور حول الحلول».

ارتفاع حيازة البنوك السعودية من السندات

صعدت حيازة البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في السعودية، إلى 431,6 مليار ريال (115,1 مليار دولار) في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بزيادة 0,6 بالمئة عنها في سبتمبر/أيلول. وكانت حيازة البنوك بلغت 429,2 مليار ريال (114,5 مليار دولار) حتى نهاية سبتمبر. واظهرت إحصاءات شهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) صدرت الإثنين، ان هذا اول ارتفاع بعد تراجع لشهرين متتاليين في اغسطس/ آب وسبتمبر. ويضم القطاع المصرفي السعودي، 11 بنكاً محلياً مدرجاً في البورصة السعودية، وفروعا لـ15 بنكاً أجنبياً.

أكسا الفرنسية تعتزم بيع عملياتها في الخليج

قالت أكسا، ثاني أكبر شركة تأمين في اوروبا، أمس الاثنين، إنها اتفقت على بيع عملياتها للتأمين في منطقة الخليج إلى مجموعة الخليج للتأمين مقابل 269 مليون دولار. وقال توماس بوبرل الرئيس التنفيذي لأكسا: «هذه العملية تمثل خطوة اخرى في رحلة أكسا المستمرة صوب التبسيط». وقالت الشركة في بيان إنها تتوقع إكمال الصفقة بحلول الربع الثالث من العام المقبل. واتفقت أكسا في فبراير/ شباط مع شركة التأمين النمساوية يونيكا على بيع عملياتها في بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا مقابل مليار يورو (1,2 مليار دولار).

مصر تعزز التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل: نتنياهو يزور القاهرة

قالت صحيفة إسرائيلية، أمس الإثنين، إن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يستعد لإجراء زيارة رسمية إلى مصر، في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، للقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وأضافت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية «يجري مسؤولون من كلا البلدين حاليًا، محادثات قبل زيارة نتنياهو الرسمية للقاهرة، في الأسابيع المقبلة».

وأشارت الصحيفة إلى أن المحادثات ستتركز على القضايا الاقتصادية. ولم يعرف ما إذا كان جدول أعمال الزيارة يتضمن مناقشات حول توسيع رقعة التطبيع الاقتصادي بين القاهرة وتل أبيب، وعدم التركيز فقط على الطاقة، مع زيادة مصر كميات الغاز الإسرائيلي المستوردة، ورفع قيمة صفقة الاستيراد الحالية البالغة قيمتها 19,5 مليار دولار.

وشرعت دولة الاحتلال منتصف يناير/كانون الثاني الماضي في تصدير الغاز الطبيعي إلى مصر في إطار صفقة هي الأهم التي وقعتها الدولة العبرية مع جيرانها منذ إقرار السلام في 1979. وبموجب الاتفاق التاريخي، تشتري شركة خاصة في مصر هي «دولفينوس القابضة» 85 مليار متر مكعب من الغاز بقيمة 19,5 مليار دولار من حقلي لوثيان وتمار الإسرائيليين على مدى 15 عاما. وقالت معاريف «من المقرر عقد اجتماع ثنائي بين الوفدين الاقتصاديين لإسرائيل ومصر، حيث سيتم بحث المشاريع الاقتصادية المشتركة وتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين». ولم تعلق السلطات المصرية أو الإسرائيلية رسميا على هذا التقرير. وبحسب الصحيفة فإن نتنياهو والسيسي التقيا في مصر سرا، في مايو/ أيار 2018. وقالت «هذه المرة، بحسب مصادر سياسية، يعتزم نتنياهو الوصول إلى القاهرة بشكل علني، والتعامل بشكل أساسي مع القضايا الاقتصادية».

وزادت وتيرة التطبيع الاقتصادي عربيا خلال الفترة الأخيرة، عقب إبرام الاحتلال الإسرائيلي اتفاقيات تعاون في العديد من المجالات والأنشطة مع كل من الإمارات والبحرين وسط توقعات بدخول دول خليجية أخرى قريبا في مفاوضات تطبيع مع تل أبيب. وفي الشهر الماضي، وقّع الطرفان اتفاقاً يمنح المستثمرين من كل منهما الذين يقومون باستثمارات في الدولة الأخرى عوامل تحفيز وحماية. وضمن إقبال الطرفين على إسراع خطى التطبيع وفي سابقة هي الأولى من نوعها، استقبل الأربعاء الماضي ميناء «جبل علي» الإماراتي حاوية تضم بضائع إسرائيلية.

(العربي الجديد، الأناضول)

الغلاف

دول عربية تدخل دائرة العجز عن دفع الرواتب

دخلت دول عربية دائرة العجز عن دفع رواتب مواطنيها، في الوقت الذي تقترب دول أخرى من هذه الدائرة، وجاء موظفو الدول التي تعاني من الحروب والاضطرابات الأمنية ومنها اليمن وسورية والعراق في صدارة المشهد عربياً من حيث قطع الرواتب، أو الخوف من عدم توفير موارد لسدادها. ولم تقتصر مخاوف توقف صرف الرواتب على الدول المأزومة اقتصادياً وسياسياً، إذ لم يفلت مواطنو الدول الغنية بالنفط من مقصلة جائحة كورونا وتهاوي الإيرادات وباتت رواتبهم مهدّدة بالتوقف أو التقليص

جائحة كورونا انعكست سلبا على معيشة مواطني الخليج (ياسر الزيات/فرانس برس)

انتهاء السخاء في الخليج

مخاوف من عجز حكومي عن دفع الرواتب

لم يفلت مواطنو بعض دول الخليج من مقصلة جائحة كورونا، إذ باتت رواتبهم مهدّدة بالتوقف أو التقليص

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

بعد عقود من سخاء ورفاهية المواطنين في دول الخليج، يتعرض هؤلاء لأول مرة إلى المساس برواتبهم عبر تقليصها، أو ربما عدم توفرها من الأصل، في ظل ارتفاع العجوزات المالية إلى مستويات تاريخية غير مسبوقة بسبب جائحة كورونا وتهاوي إيرادات النفط والتوسع في الاقتراض الخارجي واستنزاف الاحتياطيات الدولية، الأمر الذي أدى إلى إعلان دول خليجية أنها قد تكون غير قادرة على دفع الرواتب لموظفي الحكومة خلال الفترة المقبلة. ويأتي تهديد حكومات خليجية بقطع الرواتب أو عدم توافرها في ظل ما كشفته العديد من التقارير الدولية والرسمية عن تداعيات اقتصادية خطيرة لجائحة كورونا، على اقتصادات دول الخليج بسبب اعتمادها الرئيسي على صادرات النفط، بعد توقف أعمال الكثير من الأنشطة الاقتصادية لعدة أشهر منذ بدء تفشي الجائحة واتخاذ إجراءات احترازية لمواجهتها.

السعودية وتغطية الرواتب

حسب تقرير حديث صادر عن واشنطن بوست (النسخة الإنكليزية) اطلعت عليه «العربي الجديد»، فإن السعودية أصبحت الأكثر تضرراً بسبب جائحة كورونا وتراجع الإيرادات النفطية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم عجز الميزانية إلى مستويات غير مسبوقة، مشيراً إلى أن المملكة لن تستطيع الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها ومواصلة الإنفاق العام وسداد الرواتب للعاملين في المؤسسات الحكومية خلال الأشهر المقبلة في حالة عدم اتخاذ إجراءات إصلاحية عاجلة.

ووفق لتصريحات لولي العهد السعودي محمد بن سلمان يوم 12 نوفمبر، فإن الإيرادات النفطية تراجعت إلى 109 مليارات دولار خلال السنة المالية الحالية بسبب تداعيات جائحة كورونا بالمقارنة بتقديرات الموازنة (137 مليار دولار) في السنة المالية الماضية، وأن الإيرادات المالية وحدها للمملكة بعد أزمة جائحة كورونا لا تغطي بند الرواتب الذي يقدر بـ 130 مليار دولار.

وقال رئيس وحدة البحوث في مركز الخليج العربي للاستشارات الاقتصادية، عبد العزيز الخالدي، إن التصريحات الرسمية السعودية كشفت عن الوضع المترهل للاقتصاد الذي يعاني بسبب تفاقم عجز الميزانية نتيجة تراجع الإيرادات النفطية فضلا عن توقف الأنشطة الاقتصادية في وقت سابق وتراجع إيرادات السياحة الدينية للحج والعمرة. وأكد الخالدي خلال اتصال مع «العربي الجديد» عبر «سكاي بي» أنه ينبغي على السلطات السعودية البدء في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وترتيب الوضع الداخلي.

الكويت وأزمة السيولة

تعاني الكويت من أزمة مالية حادة بسبب تراجع الإيرادات المالية على خلفية خفض الإنتاج وتراجع أسعار النفط الذي أدى إلى تفاقم عجز الميزانية وشح السيولة، فضلا عن حالة الركود الاقتصادي الناجم عن تداعيات جائحة كورونا.

قال وزير المالية الكويتي براك الشيتان، منتصف أغسطس الماضي، إن بلاده تواجه حالياً صعوبة في توفير فاتورة رواتب موظفي الدولة، بسبب شح السيولة التي تعاني منها المالية العامة.

وبحسب وثيقة حكومية اطلعت عليها «العربي الجديد» فإن وزارة المالية الكويتية تتوقع ارتفاع عجز الميزانية العامة في السنة المالية 2020 /2021 إلى 47 مليار دولار، في ظل تراجع الإيرادات النفطية والركود الاقتصادي وزيادة الإنفاق لمواجهة أزمة تفشي فيروس كورونا.

> المساس بأجور مواطني مجلس التعاون لأول مرة منذ عشرات السنوات

الإمارات: رواتب مهدّدة

الإمارات ليست في معزل عن الأزمات المالية والاقتصادية التي تشهدها دول الخليج، خصوصا عقب أزمة تفشي فيروس كورونا في العالم، ودول الخليج خصوصا، حيث تكبد الاقتصاد الإماراتي خسائر فادحة بسبب الإغلاق وانهيار أسعار النفط أكبر مورد للميزانية العامة للدولة.

وحسب تقرير مركز الخليج العربي، أصبحت الإمارات إحدى الدول المهددة جراء الأزمة المالية حيث قررت الحكومة خفض ميزانيتها الاتحادية للعام القادم إلى 15,8 مليار دولار وبنسبة 5,3% مقارنة بميزانية العام الجاري البالغة 16,7 مليار دولار.

وقال الباحث الاقتصادي الإماراتي، عادل الريامي، لـ «العربي الجديد» إن الاقتصاد الإماراتي يواصل تزيف الخسائر بسبب أزمة تفشي فيروس كورونا وتراجع الإيرادات النفطية وتراجع حركة السياحة في دبي.

عمان والضرائب... ولا مساس بأجور القطريين

بسبب تراجع الإيرادات النفطية وتفاقم عجز الميزانية، أعلنت وزارة المالية العمانية فرض ضريبة دخل تطبق على أصحاب الدخل المرتفع في العام 2022.

بدوره، قال الباحث الاقتصادي العماني، هيثم البافعي، لـ «العربي الجديد» إن الحكومة العمانية قد تجد نفسها في مأزق كبير في حالة عدم تنويع مصادر الدخل واستمرار الاعتماد على الصادرات النفطية. وأكد البافعي، أن أزمة جائحة كورونا كبدت الاقتصاد العماني خسائر فادحة فضلا عن زيادة معدلات البطالة بصورة غير مسبوقة خلال الأشهر الماضية، وتردي الأوضاع المعيشية لغالبية العمانيين. وبالنسبة لقطر أثرت جائحة كورونا على أجور الموظفين الوافدين في الحكومة والقطاع الخاص، وتم إنهاء خدمات عدد كبير من الوظائف وتقليص الرواتب لتخفيف الضغط المالي على الحكومة والمستثمرين، ولكن لم تشمل هذه الإجراءات القطريين، إذ لم يتم المساس برواتبهم.

البحرين: أزمة غير مسبوقة

تشهد البحرين أزمة مالية غير مسبوقة، حيث تعاني من نفس التداعيات التي تشهدها دول الخليج، فيما قررت الحكومة في وقت سابق خفض الإنفاق العام في الميزانية بنسبة 30%.

وخلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» حذر الخبير الاقتصادي البحريني، حسين الرفاع، من أن الوضع الاقتصادي ينذر بالمزيد من الأزمات ومنها عدم قدرتها على سداد رواتب العاملين، لافتا إلى أزمة البطالة التي تشهدها البحرين خلال الأشهر الماضية بسبب جائحة كورونا.

المزيد من التفاصيل على الموقع الالكتروني

ليبيا: تضخم في الكادر الوظيفي

تعاني ليبيا من التضخم في الكادر الوظيفي للعاملين بالقطاع العام، إذ يستحوذ بند المرتبات في الباب الأول من الموازنة العامة على 21,8 مليار دينار، وبشكل 66% من الأنفاق العام، حسب بيانات رسمية. وترغب وزارة المالية في إضافة 300 ألف موظف حكومي جديد في موازنة 2021، ليصبح عدد العاملين في القطاع العام 2,15 مليون موظف. وكان المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني قد وعد بتوظيف 244 ألف ليبي في القطاعين العام والخاص.

اليمن وسورية والعراق: الأجور ورقة للصراع

جاء موظفو اليمن وسورية والعراق ضمن الأكثر تضرراً عربياً من الأزمات التي لحقت بالمنطقة

صنعاء، بغداد، إسطنبول
محمد راجح، عمار حميد، عدنان عبدالرزاق

يعيش موظفو الحكومة في الدول التي تعاني من الحروب والاضطرابات الأمنية أوضاعاً صعبة في ظل انقطاع رواتبهم أو على أقل تقدير عدم زيادتها في ظل ارتفاع التضخم إلى مستويات قياسية واستخدام حكومات هذه الدول الأجور كورقة في الصراع العسكري والسياسي الدائر ببلادهم. وكان الموظفون في كل من اليمن وسورية والعراق من أكثر الموظفين العرب تضرراً بالأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي لحقت ببلادهم. ومع انقضاء شهر نوفمبر/تشرين الثاني يكون قد مر 40 شهرا على توقف رواتب الموظفين المدنيين في اليمن التي تعيش على وقع حرب طاحنة للعام السادس على التوالي، إذ أصبحت رواتب الموظفين التي أصبحت ورقة رئيسية في الصراع الدائر بين الحكومة المعترف بها دولياً والحوثيين.

اليمن: توقف الصرف

توقف صرف رواتب الموظفين في اليمن امتدت آثاره لتشمل بقية الفئات المجتمعية من خلال تعثر مرافق ومؤسسات الدولة الاجتماعية والخدمية بما فيها التعليم والصحة والمياه نتيجة غياب الموظفين. ويأتي ذلك إضافة إلى ظهور سلسلة مديونية في المجتمع حيث وجد وفق نتائج التقييم الطارئ للأمن الغذائي أن أكثر من 80% من اليمنيين مدينون لمؤجري المساكن وملاك المحال التجارية وغيرهم، ما أثر سلباً كذلك على الطلب الكلي وتعميق الانكماش الاقتصادي واتساع أزمة البطالة وظاهرة الفقر. ورغم إعادة الحكومة اليمنية صرف رواتب الموظفين المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ما يزال أكثر من 600 ألف موظف في مناطق سيطرة الحوثيين، بدون رواتب في معاناة قاسية مع انقطاع السبل بهم لعدم وجود أي مصادر دخل أخرى تعينهم على قضاء احتياجاتهم المعيشية، إذ يعيلون أسر يقدر عدد أفرادها بنحو 5 ملايين فرد. في السياق، أكد مسؤول في وزارة المالية، رفض الكشف عن هويته، أن حل أزمة رواتب الموظفين المدنيين بيد جماعة الحوثي الذي تصر وفق حديثه على تعقيد الأزمة برفض العملة الجديدة المطبوعة والاستيلاء على الإيرادات العامة خصوصاً الضريبة والجمركية للمشتقات النفطية التي شملها اتفاق استوكهولم، وألزم توريدها إلى حساب خاص بالموظفين في فرع البنك المركزي بمحافظة الحديدة تحت إشراف الأمم المتحدة.

سورية: أجور في مهب الريح

يعد موظفو سورية أكبر المتضررين على مستوى المنطقة بسبب الحرب الطاحنة منذ عدة سنوات، ما أدى إلى تراجع الموارد المالية والإيرادات العامة للدولة، بعد الدمار الذي لحق بكل شيء وشلل السياحة وعجز الميزان التجاري، لتأتي آثار لإغلاقات كورونا والعقوبات الاقتصادية الأوروبية والأميركية، وما سببته من آثار على تراجع الإنتاج والصادرات وتدهور سعر العملة من 50 ليرة مقابل الدولار عام 2011 إلى نحو 2800 ليرة حاليا، ليزيد نظام بشار الأسد من التمويل بالعجز الذي بدأه منذ مطلع الحرب، عبر طبع العملة في روسيا.

العراق: الاقتراض هو الحل

يبرز تحدي تأمين مرتبات الموظفين والمتقاعدين في العراق، كأحد أبرز ما تواجهه حكومة مصطفى الكاظمي، إذ شهدت الأشهر الثلاثة الماضية تعثرا واضحا في سداد المرتبات والنفقات التشغيلية التي تبلغ شهرياً نحو 4 مليارات دولار، وذلك بفعل تراجع إيرادات الموارد النفطية للعراق الى أقل من 3 مليارات دولار شهريا، بسبب تراجع أسعار النفط وتحديد منظمة أوبك العراق بسقف تصدير ثابت.

وفي سياق هذا الموضوع قال مسؤول بوزارة المالية العراقية في بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن الدولة تدرس عدة خيارات لتأمين المرتبات لعام 2021 أولها الاقتراض الداخلي وإصدار سندات بنكية، وبيع أملاك عامة وطرح أخرى للاستثمار، مع مساع للاتفاق مع عدة دول اسيوية لتلقي دفعات مقدمة من أموال النفط المتفق على تصديره خلال عام 2021 لتلك الدول».

ومن جهتها، قالت الخبيرة الاقتصادية سلام سميسم، لـ«العربي الجديد» إن «أزمة الإيرادات المالية باتت عالمية تأثرت بها أغلب دول العالم لا سيما البلدان النفطية، نتيجة لتفشي جائحة كورونا».

توقف الرواتب وارتفاع الأسعار يفاقمان الأوضاع الحياتية للمواطنين بالدول المضطربة أمنيا وسياسيا (Getty)

المغرب وتونس والجزائر: تأجيل الترقيات وترشيد الإنفاق

الرباط، تونس، الجزائر
مصطفى قماس، إيمان الحامدي، حمزة كحال

رغم الأزمة المالية الحادة التي تعاني منها 3 دول في المغرب العربي (المغرب وتونس والجزائر)، إلا أنها فضلت عدم المساس بالرواتب، مع الاتجاه نحو ترشيد الإنفاق. ولم تتأثر الدولة المغربية في صرف رواتب الموظفين في الأشهر التي تلت الجائحة، إلا أنها اتخذت تدابير ترمي إلى تأجيل الترقيات في الوزارات والإدارات وترشيد بعض مصارف التسيير، وهو النهج الذي يتجلى أنها ستسير عليه في العام المقبل.

وسيكلف الموظفون في العام الحالي 12,9 مليار دولار، خارج المساهمات التي توفرها الإدارة من أجل التقاعد والمرض، حيث يتجلى أن تلك الأجور ارتفعت بنسبة 47 في المائة على مدى عشرة أعوام. وعند احتساب المساهمات برسم التقاعد والمرض، تقفز تلك الأجور إلى 15 مليار دولار. وتمثل تلك الأجور 12,5 في المائة من الناتج الداخلي الخام المتوقع برسم العام الحالي، أي أكثر من 34 في المائة من الموازنة العامة، و64 في المائة من الإيرادات العادية للدولة. وصنف وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، محمد بنشعبون، عند حديثه عن تفاصيل موازنة العام المقبل، نفقات رواتب الموظفين ضمن النفقات غير القابلة للتقليص، بل إنها سترتفع بحوالي 850 مليون دولار.

وفي الجزائر، تحولت أجور ومعاشات الموظفين من مُسكّن استعملته الحكومات المتعاقبة لإخماد غليان الجبهة الإجتماعية، إلى صداع في رأس المال للحكومة الحالية بقيادة عبد العزيز جراد، وذلك بسبب ارتفاع كتلة الأجور من سنة إلى أخرى، في وقت تشهد موارد البلاد المالية شحا كبيرا. وحسب موازنة 2021، التي صادق عليها البرلمان، أخيرا، فإن أجور عمال القطاع العمومي ستكلف الخزينة العمومية 27 مليار دولار، من أصل 42 مليار دولار (5300 مليار دينار) المخصصة لميزانية التسيير، في حين بلغت كتلة الأجور 26 مليار دولار السنة الحالية من أصل 38 مليار دولار، مجمل ميزانية التسيير المحددة بـ4893 مليار دينار.

وفي السياق، يقول نائب رئيس البرلمان الجزائري وعضو لجنة المالية سابقا، محمد شريفي، لـ«العربي الجديد» إن «الحكومة الحالية تحصد ثمرة سياسة شراء «السلم الاجتماعي» التي اعتمدتها الحكومات السابقة، من خلال التوظيف العشوائي في القطاع العمومي مستغلة «البحبوحة المالية» التي كانت تحوز عليها الجزائر، إلا أن المعادلة انقلبت اليوم وتحولت أجور العمال إلى عبء في ظل شح الموارد وتعثر الاقتصاد الذي يعتبر غير منتج أصلا». وحسب نفس المتحدث، فإن «الحكومة تضع الأجور أولوية ولن تغامر بتعطيلها». وفي تونس، تتجنّب السلطات الرسمية الحديث المباشر عن أزمة رواتب في الأفق خوفا من تأجيج الوضع العام في البلاد، غير أن مجمل المؤشرات الاقتصادية تنبئ بإمكانية وصول الدولة إلى مرحلة العجز عن تأمين أجور أكثر من 650 ألف موظف في القطاع الحكومي.

(ياسين غادي/الأناضول)

وتحتاج تونس وفق مشروع موازنة العام القادم إلى 20 مليار دينار (الدولار = 2,75 دينار)، لتأمين أجور الموظفين أي نحو 16,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ولا يستبعد خبراء الاقتصاد أن تصل الحكومة إلى مرحلة العجز عن سداد الرواتب، قبل نهاية العام الحالي، بسبب شح الموارد. وبدأ برلمان تونس، الجمعة الماضية، مناقشة مشروع قانون المالية التعديلي لما تبقّى من السنة الحالية وسط اختلاف بين الكتل النيابية حول جموح المديونية ومخاوف من زيادة ضغوط الشارع.

السودان: قلق القطاع العام من عدم كفاية الموارد

> شهد السودان ارتفاعاً كبيراً في الأجور هذا العام، قابله مستوى قياسي من التضخم

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

بدا يسود القلق في الأوساط السودانية عقب التصريح الذي أدلت به وزيرة المالية، هبة محمد علي، بقولها إن الدولة «مفلسة» ولا توجد موارد كافية للإيفاء بمتطلبات الحكومة (مرتبات وتنمية). ذلك التصريح الذي أدلت به الوزيرة في الأسبوع الماضي، أثار حفيظة الكثيرين، إلا أن البعض يرى أن تصريحاتها واقعية، باعتبار أنها وضعت المشكل أمام الجميع. وجاءت تصريحات وزيرة المالية المعلّقة عقب توليها حقيبة الوزارة إثر إقالة إبراهيم البدوي من منصبه، في إطار انتقادات وجهت لوزارته إثر تفاقم الخلاف بينه وبين الحاضنة السياسية له (قوى الحرية والتغيير)، بشأن سياسات رفع الدعم عن الوقود إضافة إلى النقد الذي واجهه من بعض الاقتصاديين في ما يتعلق بزيادة أجور العاملين في الدولة بنسبة كبيرة لا تتوافق مع الموارد المتاحة، ما أدى إلى ارتفاعات قياسية للتضخم.

الخبير الاقتصادي محمود الزين، يصف تصريحات وزيرة المالية حول عدم وجود موارد، في حديث لـ«العربي الجديد»، بأنها تبرير غير مقبول ويشعر المواطن بأن الطريق للإصلاح الاقتصادي المنشود مسدود. ويقول الزين إن ما حدث من تفاقم الأزمات وعدم وجود حلول جذرية يؤكد فشل السياسات المتبعة، والتي قد تؤدي إلى انفجار اجتماعي، مؤكدا أنه رغم منح صندوق النقد الدولي التي أعلنت من قبل، والمعونات التي جاءت من بعض الدول، إلا أن الوضع يبدو أكثر تأزما، في ظل ضعف السياسات المحلية.

وفي المقابل، الخبيرة الاقتصادية ماجدة صادق، وصفت حديث الوزيرة بالصادق والشفاف والواضح، خاصة في ما يتعلق بتأثر الاقتصاد بجائحة كورونا، لجهة أن انتشار كوفيد- 19 أثر على كل اقتصاديات العالم وليس على السودان وحده.

وأشارت صادق، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن كل الدعم الذي ذكر من بعض الدول ليس أموالا نقدية بل هو دعم موجه للتنمية، وأن حديثها أوضح السياسة الخاطئة التي قام بها ونفذها سلفها إبراهيم البدوي، الذي قام برفع الرواتب، الأمر الذي ترك إرثا ثقيلا على كاهل الوزيرة الجديدة.

وتتساءل: إلى أين ذهبت الأموال المستردة عبر لجنة إزالة التمكين؟ وأين دور وزارة المالية في ذلك؟

وأضافت: بالنظر إلى الواقع الذي يعيشه السودانيون، نجد أن زيادة الرواتب التي تم تطبيقها في مارس/ آذار من العام الحالي بنسبة 569%، تسببت في أزمة خانقة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بسبب عدم توفر الموارد اللازمة لمقابلة هذه الالتزامات. ودخلت الوزارة في حالة طوارئ لتجميع موارد كافية لسداد باقي الرواتب للقوات النظامية وباقي الولايات السودانية بعدما استدانت من البنك المركزي وبعض المؤسسات.

وقالت المديرة السابقة للأجور والمرتبات بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أسماء مصطفى، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، إن قرار زيادة الأجور لهذا المستوى تم من غير دراسة أولية للكلفة التقديرية للزيادة كما كان يتم في السابق.

> انتقادات حادة لقرار زيادة الأجور إلى مستويات قياسية

وقالت إن وزارة المالية تعمل على استحداث موارد جديدة لتغطية عجز الموازنة وتمويل المرتبات، من خلال الصندوق السيادي المقترح للتصرف في الأموال والعقارات المصادرة من قبل لجنة إزالة التمكين وتفكيك نظام الإنقاذ من عناصر النظام البائد.

تقرير

اختار الرئيس المنتخب جو بايدن فريقا ماليا واقتصاديا من ذوي الخبرة في معالجة الأزمات المالية لإدارة الانتعاش الاقتصادي، وسط التحديات الضخمة التي تعيشها الولايات المتحدة التي تعاني من ضربات جائحة كورونا وفوارق الدخول والانقسام الاجتماعي

استراتيجية بايدن الاقتصادية

فريق أزمة لمواجهة خسائر كورونا وتوسيع الطبقة الوسطى

موسى مهدي

مع اكتمال فريق الرئيس المنتخب جوزيف بايدن المالي والاقتصادي، يرى اقتصاديون ومحللو أسواق، أن بايدن حينما يؤدي القسم ويصبح رسمياً الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة في 20 يناير/ كانون الثاني، سيواجه تحديات ضخمة لإنقاذ الاقتصاد الأميركي، والتغلب على حالة الانكماش الحادة، خاصة إذا تمكن الحزب الجمهوري من المحافظة على الأغلبية في مجلس النواب.

ورغم أن الباب بات مفتوحاً أمام بايدن ليصبح رئيساً للولايات المتحدة بعد تراجع دعاوى الرئيس الخاسر ترامب، إلا أن الطريق لايزال وعراً أمامه لتحقيق دورة انتعاش سريعة للاقتصاد الأميركي بسبب المجاهيل الكثيرة والعقبات السياسية التي ستواجه إدارته المالية، إذ من غير المعروف حتى الآن، ما إذا كانت اللقاحات ضد فيروس كورونا ستكون فعالة في التطعيم، وكم من الزمن ستأخذ حتى يتمكن الاقتصاد من الفتح الكلي وعودة الدورة الاقتصادية ونشاط الأعمال التجارية إلى ما كانت عليه قبل تفشي الجائحة.

في هذا الشأن، يرى رئيس بنك الاحتياط الفدرالي «البنك المركزي» في مينيابوليس، نيل كاشكاري، أن الولايات المتحدة ربما تحتاج إلى فترة 18 شهراً لعودة النشاط الاقتصادي إلى وضعه الطبيعي، وبالتالي فربما تكون الآمال بعودة سريعة للانتعاش الاقتصادي غير واقعية، وأن مستويات البطالة ستظل مرتفعة خلال العام المقبل. وترى مؤسسة «سينشري فاونديشن»، أن نحو 12 مليون أميركي سيفقدون إعانات البطالة في 26 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

وحتى الآن، تمكن بايدن من اختيار فريقه الاقتصادي والمالي الذي من المتوقع أن تقوده رئيسة مجلس الاحتياط الفيدرالي السابقة، جانيت يلين، ومجموعة من الخبراء والمستشارين السابقين في إدارة الرئيسين السابقين باراك أوباما وبيل كلينتون. ويلاحظ خبراء أن المجموعة التي اختارها بايدن تتكون في غالبها من خبراء في إدارة الأزمات المالية، إذ أن معظمهم لديهم خبرة في إدارة أزمة المال العالمية التي ضربت الولايات المتحدة في عام 2008.

وإضافة إلى جانيت يلين المرشحة لوزارة الخزانة، اختار بايدن كلا من نيرا تاندن الرئيسة الحالية لمركز التقدم الأميركي، «سنتر فور اميركان بروغرس»، وربما يكون اختيارها تم على أساس ما تملكه من خبرة في تشخيص أزمات فوارق الدخول والصراع الطبقي الذي يهدد تماسك المجتمع الأميركي.

كما اختار بايدن سيسليا روس، الاقتصادية السابقة في جامعة برنستون في ولاية تكساس، لمنصب كبير المستشارين للسياسة الاقتصادية، وأدوال والي أديومو لمنصب نائب وزير الخزانة، كما اختار كلا من جاريد برنستين وهيرو بوشلي كاعضاء في المجلس الاقتصادي. وبالتالي، فإن بايدن اختار فريق إدارة أزمة اقتصادية لتحقيق الانتعاش الأميركي. وتنتظر هذه الترشيحات موافقة الكونغرس الأميركي. على صعيد التحديات الاقتصادية الداخلية، يواجه فريق بايدن، انكماش النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة وإعادة التوازن في مستويات الدخول المالية وتوسيع الطبقة الوسطى. وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد الأميركي انكمش بمعدل 4,3% خلال العام الجاري، ويتوقع الصندوق أن يتراجع النمو الاقتصادي بمعدل 2,2% في العام المقبل 2021. على صعيد الخطط الاقتصادية العاجلة، فإن إدارة بايدن ستعمل على إجازة حزمة التحفيز المالي التي يقدر لها أن تكون في حدود 2,2 تريليون دولار لمساعدة الأسر والأعمال التجارية والشركات التي تواجه أزمات مالية عاجلة. كما سيتفيد بايدن كذلك من الأموال التي ينفقها ترامب من خطة التحفيز السابقة والتي أودعتها وزارة الخزانة مع مصرف الاحتياط الفدرالي.

ويخطط بايدن لتوفير وظائف جديدة عالية الأجر، عبر مجموعة من الخطط التي أعلن عنها، ومن بينها «الخطة العشرية» لمشاريع البنى التحتية في الولايات المتحدة. وحسب ما أعلن عنه خلال الحملة الانتخابية لتمويل هذه الخطة عبر إنفاق 1,3 تريليون دولار خلال عشر سنوات على مشاريع البنى التحتية. وتشير خطته إلى أنه سيتم تمويلها عبر خفض الضرائب الذي أقره ترامب على الشركات، كما سيعمل على رفع الضرائب على الأغنياء جداً في بلاده.

وهنالك غضب شعبي من حجم الثروات التي راكمها الأثرياء من جائحة كورونا، والتي قدّرها معهد الدراسات السياسية في واشنطن بنحو تريليون دولار.

لكن يرى خبراء أن بايدن ربما يواجه صعوبات في إلغاء الحوافز الضريبية على الأثرياء، لأن ذلك سيحتاج إلى صدور تشريع من الكونغرس الذي ربما سيكون منقسماً ويسيطر الجمهوريون على مجلس النواب فيه. على صعيد معالجة الفوارق الطبقية، تقوم استراتيجية بايدن على ردم فجوة الدخول في الولايات المتحدة، بالتركيز على توسيع الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة. ويرى بايدن أن «إنقاذ الطبقة الوسطى يعني إنقاذ الولايات المتحدة».

ومن المتوقع أن يعمل الرئيس المنتخب لتحقيق هذا الهدف، عبر توفير فرص عمل عالية الأجر لذوي الياقات البيضاء في المجتمع، وعدم فرض ضرائب جديدة على أي مواطن يقل دخله عن 400 ألف دولار، ومنح مساعدات مالية للأسر الفقيرة، وحوافز وإعفاءات ضريبية لأفراد الطبقة الوسطى، تشمل رعاية الأطفال والرعاية الصحية.

وحسب برنامج بايدن الانتخابي، فإنه سيقوم بإلغاء جميع الإعفاءات الضريبية على الطبقات الثرية في المجتمع الأميركي، كما سيرفع الضرائب على الأغنياء أصحاب الثروات الضخمة من المليارديرات، ويمثل هؤلاء نسبة واحدا في المائة من المجتمع الأميركي. ويأمل بايدن، عبر هذه السياسة المالية، في ردم الفجوة في الدخول التي كانت واحدة من أسباب الاضطرابات الاجتماعية واستشراء العنف وارتفاع معدلات الجريمة والغبن الطبقي.

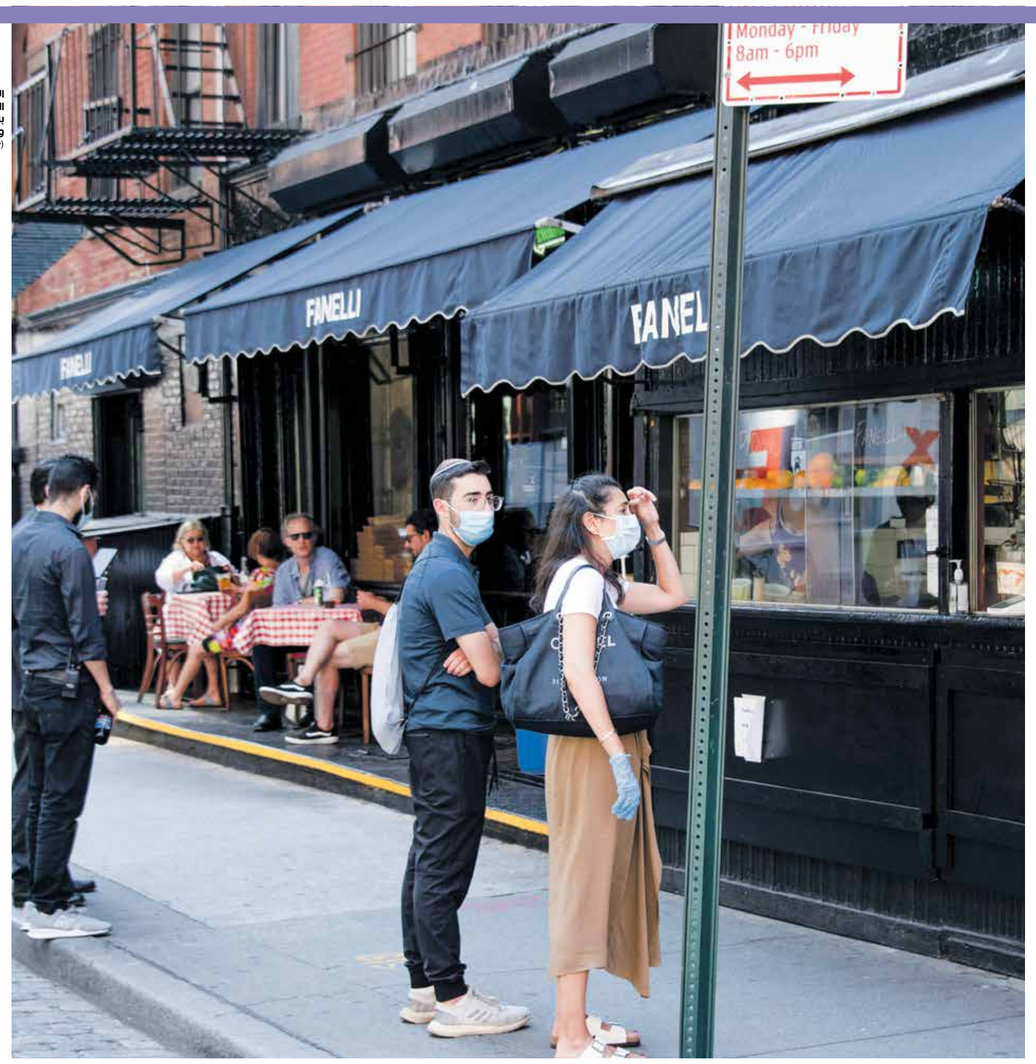

الأعمال التجارية الصغيرة تعاني بسبب الإغلاق والعزل الاجتماعي (Getty)

الفريق المالي والاقتصادي يتشكل معظمه من النساء لأول مرة

مبيعات «اثنين الإنترنت»

يتوقع ان ينفق المتسوقون عبر الإنترنت في اميركا رقما قياسيا يبلغ 12,7 مليار دولار خلال حملة تسوق «اثنين الإنترنت» التي بدأت أمس الأثنين. وتسببت جائحة «كوفيد-19» في منع المتسوقين من التزاحم في متاجر التسوق الفعلية في يوم «الجمعة السوداء». ووفقا لبيانات «أدوبي اناليتكس»، فان الانفاق خلال «اثنين الإنترنت» لعام 2020 سيقفز بنحو 35% أو اكثر من ضعف معدل النمو المسجل في السنوات السابقة للوباء.

«أوبك+» تتجه لتأجيل زيادة الإنتاج النفطي

الخلافات بين أعضاء تحالف «أوبك+» قد تعوق اتفاق زيادة الإنتاج الذي كان متوقعاً

لندن ـ العربي الجديد

يتجه تحالف «أوبك +» إلى تأجيل زيادة الإنتاج النفطي في الاجتماع الذي بدأ أمس ليومين وينتهي اليوم الثلاثاء. وقالت المصادر لرويترز إن «المحادثات تركز الآن على تمديد التخفيضات الحالية إلى ثلاثة أو أربعة أشهر.

وتعاني «أوبك+» من تناقض الأهداف في الوقت الراهن، إذ اندلعت الخلافات داخل منظمة أوبك وحلفائها في الاجتماع الذي بدأ أمس لتحديد زيادة الإنتاج خلال العام المقبل.

وكانت توقعات الخبراء تشير إلى أنه سيكون اجتماعاً سهلاً وروتينياً ينتهي بتحديد حصة الزيادة في الإنتاج الحالي وتوزيعها على الأعضاء. لكن يبدو أن بعض الأعضاء باتوا يعانون من الإعياء المالي بسبب استمرار الخفض الكبير في حصص الإنتاج الذي تزامن مع جائحة كورونا وتداعياتها السالبة على الطلب العالمي وتراجع الأسعار.

وتعاني منظمة أوبك من التجاوزات في حصص الإنتاج، إذ إن العراق رفع إنتاجه في شهر أكتوبر/ تشرين الماضي إلى 3,842 ملايين برميل يومياً، وذلك بفوق حصته البالغة 3,804 ملايين برميل. كذلك تجاوزت دولة الإمارات حصتها النفطية.

في هذا الصدد قال خبير الطاقة في نشرة «بلاتس غلوبال» التي تعنى بالنفط، هيرمان وانغ: «كنا نعتقد أن هذا الاجتماع سيكون روتينياً، ولكن فجأة اندلعت الخلافات». وأضاف: «نرى الآن المزيد من الشقوق داخل المنظمة البترولية».

ووفق خبراء نفط، هنالك خلافات رئيسية بين المنتجين الكبار في أوبك، خاصة بين السعودية والإمارات والعراق في هذا الشأن. ويرى وانغ أن هذه الخلافات ليست فقط حول سياسات الإنتاج النفطي خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، ولكنها حول مستقبل سياسات الإنتاج في كامل العقد المقبل. إذ بينما ترى الإمارات أن لديها خطة طموحة لزيادة إنتاجها النفطي ولا تريد لحصص «أوبك+» عرقلة هذه الخطة بالخفض الذي تجريه في الحصص، تستهدف السعودية زيادة أسعار النفط عبر كبح معدلات الإنتاج لامتصاص الفائض النفطي.

من جانبه، يرى العراق أن لديه الحق في زيادة إنتاجه، لكن رويترز نسبت إلى وزير النفط العراقي والمدير العام لشركة نفط البصرة إحسان عبد الجبار، قوله خلال رسالة مسجلة في مؤتمر بميلانو: «العراق سيظل ملتزماً متطلبات أوبك... ثمة آمال في أن تتعافى سوق الطاقة في الـ3-6 أشهر المقبلة».

على صعيد موسكو التي تقود تحالف الدول غير الأعضاء مع أوبك، نقلت وكالة تاس الروسية عن المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، أمس الاثنين، ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لا يعتزم إجراء اتصالات اليوم مع القيادة في السعودية والإمارات وكازاخستان بشأن اتفاق «أوبك+». وجاء تصريح بيسكوف أمس الاثنين رداً على سؤال بهذا الشأن.

وأضاف المتحدث باسم الرئاسة الروسية أن الكرملين ينظر إلى الخلافات النفطية في «أوبك+» على أنها حالة عمل ولا تضاهي الوضع في شهر مارس الماضي.

ويتوقع محللون أن ترجئ مجموعة «أوبك+» زيادة مزمعة في إنتاج النفط في العام المقبل، إذ تلحق موجة ثانية من فيروس كورونا الضرر بالطلب على الوقود عالمياً. واتفقت «أوبك+» في السابق على زيادة الإنتاج مليونيي برميل يومياً في يناير/كانون الثاني المقبل بعد تخفيضات قياسية للإمدادات هذا العام.

وقالت أربعة مصادر في «أوبك+» لرويترز أمس الاثنين، إن أوبك وحلفاءها بقيادة روسيا لم يتوصلوا بعد إلى توافق بشأن سياسة إنتاج النفط لعام 2021، وذلك بعد جولة أولية من المحادثات، عقدت يوم الأحد، وقبل اجتماعات حاسمة يومي الاثنين والثلاثاء.

وكان من المقرر أن تخفف «أوبك+»، وهي مجموعة تضم أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إضافة إلى روسيا ودول أخرى، من تخفيضات الإنتاج اعتباراً من يناير/ كانون الثاني 2021، لكن موجة فيروس كورونا الثانية قللت الطلب على الوقود في جميع أنحاء العالم.

ويذكر أن وزير الطاقة الجزائري عبد المجيد عطار، الذي يتولى هذا العام الرئاسة الدورية لأوبك، قال يوم الخميس إن المنظمة يجب أن تظل حذرة، لأن ارتفاع أسعار النفط إلى ما يزيد على 45 دولاراً للبرميل هذا الأسبوع قد يكون هشاً.

خلافات بين السعودية والإمارات والعراق خلال اجتماع المنظمة النفطية

مبنى المنظمة في العاصمة النمساوية فيينا (Getty)

المكسيك يستبعد عودة «النافتا»

رغم التفاؤل المكسيكي بتداعيات انتخاب جو بايدن على مستقبل العلاقات التجارية والاقتصادية مع الولايات المتحدة، إلا أن العديد من الخبراء يستبعدون عودة وإشنطن لاتفاقية التجارة الحرة التي كانت تجمع بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة المعروفة باسم «النافتا».

وبعد سنوات من النبرة الهجومية التي تبناها الرئيس دونالد ترامب، تستعد المكسيك لضغوط أقل صخباً لكنها ثابتة من قبل إدارة جو بايدن من أجل الإبقاء بكافة التزاماتها التجارية، وفق ما أفاد محللون.

وأرغم ترامب المكسيك وكندا على إعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية التي أبرمت عام 1994، وتحوّلت بعد مفاوضات شاقة إلى «الاتفاقية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا». دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ منذ يونيو/ حزيران الماضي، وتتناول القطاعات الأساسية من توظيف وطاقة وزراعة، يوضح كينيث سميث، الذي كان المفاوض الرئيسي للمكسيك في الاتفاق، لوكالة فرانس برس، أن الرئيس المنتخب «جو بايدن لن يكون فظاً مثل ترامب، لكنه سيحرص على أن يتم احترام الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، وهو ما لم يفعله ترامب».

ويعتبر ترامب اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية أسوأ اتفاق تجاري يجمع بلده بدول أخرى، وكان قد هدد المكسيك بفرض رسوم جمركية على صادراتها ما لم تمنع تدفق المهاجرين من أميركا الوسطى إلى الولايات المتحدة. ومن شأن حرب تجارية جديدة أن تكون كارثية على الاقتصاد المكسيكي الذي يعاني أصلاً من تداعيات وباء كوفيد-19 ويتوقع أن ينكمش بنسبة 9,3% في عام 2020. وتشكّل صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة ما نسبته 80% من صادراتها الإجمالية، بحسب الأرقام الرسمية.

وقدّر مصرف «بانكو بيلباو فيزكايا أرجنتاريا» الإسباني أن فوز المرشح الديمقراطي سيبدد عدم اليقين المحيط بمصير التدفقات التجارية بين الدول الثلاث التي بلغت قيمتها عام 2019 نحو 1,2 مليار دولار. وقال كارلوس راموس، كبير اقتصاديي الفرع المكسيكي من المصرف، إن بايدن «يؤمن أكثر بالروابط التي تدعم العلاقات في المنطقة، وهو أيّد أيضاً الاتفاق الأوّل للتبادل الحرّ مثل تأييده للحالي، ويمكن أن نعتبر أنه أكثر تعلقاً بهذا النهج».

وأوضح ميغيل أنخيل بيمينتيز، الباحث بالمجلس المكسيكي للعلاقات الدولية، أنه «من الوضح جداً أن الرئيس المكسيكي أندريس مانويل لوبيز أوبرادور لا يشاطر الديمقراطيين جدول أعمالهم السياسي. وربما سيؤدي ذلك إلى خلافات دائمة، لا سيما في مجالي الطاقة والعمل».

لكن الباحث استبعد أن يعيد بايدن التفاوض على الاتفاق من جديد، لأن ملاحظات الديمقراطيين الأميركيين «سبق أن أخذت بعين الاعتبار» قبل التوقيع.

ورأى كينيث سميث، من جهته، «أننا لن نشهد ما شهدناه خلال عهد ترامب، وهذا أمر جيد. المسائل المتعلقة بالعمل والبيئة والزراعة تشكّل أولوية بالنسبة لبايدن».

واعتبر مع ذلك أن الاختلافات الأولى خلال عهد بايدن ستظهر بشأن صادرات التوت والفراولة والفلفل الحلو، التي تزرعها المكسيك على مدار العام بفضل مناخها المشمس، وهو ما يضر بالولايات المتحدة.

(العربي الجديد، فرانس برس)

صادرات التوت والفراولة والفلفل تشكل مصدراً للخلافات

تفاوض في المكسيك بعودة الهدوء للصراعات التجارية مع أميركا (Getty)

رؤية

هل توقف الحرب قطار التنمية الإثيوبي؟

أحمد ذكر الله

شهدت إثيوبيا أعلى معدلات النمو في أفريقيا خلال العشر سنوات الماضية، حيث استطاعت مضاعفة إنتاجها المحلي والنهوض بدخل الفرد وتقليص أعداد الفقراء وتحسين مستويات التعليم، وذلك عبر استراتيجية تنموية محكمة نفذت بدقة، وهو ما رشحها لتصبح نمراً أفريقياً ربما يحتاج لبضع سنوات أخرى فقط ليلحق بركب الدول متوسطة الدخل.

وكشفت بيانات صندوق النقد الدولي عن قفزة إجمالي الناتج المحلي لإثيوبيا بنسبة 146,7% منذ عام 2009 وحتى العام الماضي، مما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد بنسبة 149% من هذا الناتج، وهو ما يكفي لوضع البلاد في صدارة قائمة أسرع اقتصادات العالم نمواً مع اقتراب العقد الحالي من الانتهاء.

وطبقاً لبيانات البنك المركزي الإثيوبي فقد تزايد معدل نمو الاقتصاد إلى 9% في 2018 /2019، مقارنة بنمو 7,7 % في العام السابق، وارتفعت حصة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي إلى 28,1% مقارنة بنسبة 27% في العام السابق، بينما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات بشكل طفيف إلى 39,8 % بدلاً من 39,2%. في المقابل، انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي إلى 33,3% نزولاً عن 35% خلال نفس الفترة.

ويعكس هذا التصاعد التدريجي في مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي اتجاه السياسات الحكومية لتنمية قطاع التصنيع وتعزيز النمو الذي تقوده الصادرات مع الاستمرار في إيلاء الاهتمام الواجب لتحديث قطاع الزراعة الذي سيطر على القاعدة الاقتصادية للبلاد لسنوات طويلة سابقة.

وأدى النمو الاقتصادي القوي والمستدام المسجل على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية للاقتصاد الإثيوبي إلى تحسينات في تقريب الفوارق في الدخول والحد من الفقر، حيث زاد دخل الفرد بشكل متصاعد حتى بلغ 985 دولاراً، كما انخفض معدل الفقر إلى 22% في عام 2019 نزولاً من 38,7% في عام 2004.

وقادت النسب المرتفعة للاستثمار العام هذا التصاعد في معدلات النمو، حيث شكل الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 35,2% في العام الماضي، وبمتوسط عام يتجاوز 40% من الناتج المحلي سنوياً خلال العشر سنوات الماضية، وهي مستويات مرتفعة للغاية وتقترب من نظيراتها الصينية.

وتغلبت إثيوبيا على شح المدخرات المحلية وعدم كفايتها لدفع الاستثمار العام من خلال الاعتماد على القروض الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى صعود نسبة الديون الحكومية إلى الناتج المحلي لنحو 60% في العام الماضي مقابل نحو 27% في بداية العقد.

ولعبت الاستثمارات الصناعية الصينية دوراً محورياً في تحقيق معدلات النمو المرتفعة، لا سيما في ظل اعتبار الصين الحليف الإثيوبي الأقوى، والذي يمكن الاعتماد عليه، ليس فقط كمصدر للمساعدات الاقتصادية والاستثمارات، ولكن أيضاً باعتباره مصدراً للتقنيات الرخيصة، إلى جانب الدعم الدبلوماسي والسياسي الصيني والذي تعول عليه إثيوبيا كثيراً في تدعيم مواقفها الدولية.

وفي إطار المصالح المتبادلة ترى إثيوبيا أن احتضانها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، ومن أبرزها مقر الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة؛ توفر أثيوبيا للصين فرصة للاتصال الوثيق مع القادة والشخصيات الأفريقية البارزة، وانطلاقاً من ذلك سوّقت أديس أبابا نفسها للجانب الصيني باعتبارها منصة انطلاق إقليمية قيّمة، علاوة على كونها شريكاً رئيساً في مبادرة الحزام والطريق، مما مكّنها من الحصول على الكثير من الاستثمارات الصينية التي دعمت التزايد المضطرد لمعدلات النمو.

وارتفعت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في إثيوبيا من 126 مليون دولار في عام 2008 إلى ما يزيد عن 2,5 مليار دولار عام 2018، لتصبح الصين بذلك أكبر مستثمر في إثيوبيا، وتركز الجزء الأكبر منها في قطاع التصنيع المعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية، مثل صناعة الملابس والجلود، وخلال الفترة من 2008 حتى 2018، دخلت الشركات الصينية فيما يزيد عن 1000 مشروع استثماري في إثيوبيا، أنهت منها ما يقرب من 600 مشروع، وخلقت نحو 200 ألف فرصة عمل ما بين دائمة ومؤقتة.

كذلك شاركت الصين في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إثيوبية مختلفة، فكان نصيب قطاع التصنيع منها نحو (68,8%)، يليه قطاع العقارات 10,9%، ثم البناء 10,8%، بإجمالي رأس مال للفترة بلغ 2,9 مليار دولار.

ورغم أن عام 2018-2019 كان مليئاً بالتحديات بالنسبة للقطاع الخارجي الإثيوبي، حيث أظهر إجمالي الصادرات السلعية انكماشاً بنسبة 6%، إلا أن وزارة التجارة والصناعة الإثيوبية كشفت عن خططها الطموحة لتحقيق أكثر من 3,9 مليارات دولار من الصادرات للسنة المالية (2020/2021)، مستهدفة تحقيق 2,9 مليار دولار من تصدير المنتجات الزراعية، و587,5 مليون دولار من القطاع الصناعي، وهو ما يعني تقريبا أربعة أضعاف حصيلة الصادرات في بداية العقد والبالغة مليار دولار تقريبا.

أدركت إثيوبيا الدولة الحبيسة الواقعة في شرق أفريقيا، والبالغ تعداد سكانها 112 مليون شخص، أن مفتاح النمو يكمن في الاستثمار العام في البنية التحتية، وظهر ذلك جليا في تطوير قطاع الطرق الدولية والسكك الحديدية التي تربطها مع دول الجوار وشبكة الاتصالات وخطوط النقل الجوي، بما يؤهلها لتصبح مركزا للاقتصاد بالمنطقة.

كما أدركت الحكومة الميزة التنافسية التي تتمتع بها من خلال الطاقة الكهرومائية والتي توسعت في إنتاجها من خلال إنشاء السدود، ونجحت بها في توسيع الرقعة الزراعية وتطوير النشاط الصناعي، مما ساهم في تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة في تاريخ البلاد، ولكن جاءت العمليات العسكرية الأخيرة لتهدد بوقف المسيرة، لا سيما في ظل تزامن تلك العمليات مع التداعيات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد الإثيوبي.

ومؤخرا خَفّض صندوق النقد الدولي توقّعه لمعدل النمو الإثيوبي للعام الحالي إلى 3,2% بدلًا من 6,2%، على أثر تداعيات الفيروس، وهو ما يعني انتقال الاقتصاد من مرحلة النمو السريع إلى مرحلة تداعي أُسُس هذا النمو.